كانت لها علاقات خاصة بها، مثل سوريا. ويلاحظ ذلك، بجلاء، من خلال نهج موسكو على استبدال سعي دمشق لتحقيق «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل، بجهد أكثر تواضعاً لتحقيق «الكفاية الدفاعية»؛ وعلى التخلّي عن التزامها بالحل العسكري في الصراع مع اسرائيل، وعلى الانضمام الى مؤتمر السلام في الشرق الاوسط. ومن الطبيعي الافتراض بأن نهج موسكو هذا أثّر، بدوره، على ميلها الى تزويد سوريا بمنظومات صواريخ متطوّرة، نظراً الى ان من شأن ذلك ان يتضمّن ما هو مخالف لرسالة موسكو هذه.

أمّا انهيار الاتحاد السوفياتي فله أثر، من منظور آخر، على انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الاوسط، ذلك ان حاجة روسيا الاقتصادية الى الولايات المتحدة الاميركية تجعلها تكيّف سياستها تجاه قضايا الشرق الاوسط مع سياسة واشنطن. بل أكثر من ذلك، أفادت تقارير بأن موسكو عرضت ان تبيع اسرائيل بعض الاسلحة المتطوّرة التي في حوزتها.

وبالطبع، تسعى الولايات المتحدة الاميركية، بالاضافة الى الدول المتحالفة معها، الى اقامة نظام للحد من انتقال الصواريخ الباليستية الى الدول النامية، ومنها الدول العربية. ولتحقيق ذلك، تمّ اتفاق في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ بشأن خطوط التصدير المتعلقة ببيع أو انتقال منظومات الصواريخ الباليستية (أو الانسيابية) ذات القدرة على حمل المواد النووية والمكونات والتكنولوجيات المستحدثة ذات الصلة بتلك المنظومات. وقد وقّع هذا الاتفاق كل من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وكندا وايطاليا واليابان وألمانيا الاتحادية[١٥].

أشار ذلك كله الى وجود عوامل عدّة هامة يمكنها ان تقلّل من سرعة انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الاوسط، وان تخفّف من حدة آثارها ونتائجها. غير ان من الممكن، ايضاً، بالقدر نفسه ان تستمر، خلال العقد الحالي، اتجاهات انتشار الصواريخ في المنطقة. ويبدو ان غالبية الصراعات التي كانت قائمة، في عقد الثمانينات، سوف تبقى مستمرة في العقد الحالي، وان محاولات الحد من انتقال الصواريخ ستبقى محدودة الفائدة، إنْ لم تكن عديمتها، جراء الصعوبات التي تواجه أي جهود ترمي الى الحد من تدفّق هذه الصواريخ.

ومهما يكن من أمر، ينبغي الاقرار بأنه على الرغم من ان انتشار الصواريخ الباليستية يشكّل عنصراً هامّاً من عناصر التوتر وزعزعة الاستقرار على الصعيد الاقليمي، فان من شأن تحسين المناخ السياسي الاقليمي ان يُفضي الى الحد من اندفاع دول الشرق الاوسط لشراء صواريخ وليس العكس. وفي الحقيقة، ان تجربة تحديد الاسلحة في سياق العلاقات السابقة بين الشرق والغرب، تدل على ذلك.

وتشكّل السياسة الاقليمية، التي ما فتئت اسرائيل تتبعها، السبب الحقيقي للصراع؛ اذ تؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي والعسكري، وتشيع التوتر في المنطقة، وتحفّز الدول العربية على السعي لحيازة الصواريخ. وممّا يزيد من زعزعة الاستقرار وزيادة التوتّر في الشرق الاوسط، وكذلك من قلق العرب، حيازة اسرائيل للصواريخ الباليستية ذات المدى المتوسط والبعيد، وبرامجها لاستحداث المزيد من هذه الصواريخ وتطويرها وانتاجها وتكديسها واستخدامها في ظروف سياسية واستراتيجية. هذه النشاطات تبعث على قلق العرب الذين يعرفون ان اسرائيل عازمة، بامتلاكها هذه الاسلحة، الحفاظ على سياستها القائمة على الضمّ والتوسّع الاقليمي والاستيطاني، ممّا يدفع العرب الى بذل الجهود لحيازة صواريخ متطوّرة.

وبالنظر الى طبيعة الصراع القائم بين اسرائيل من جهة، والفلسطينيين والعرب من جهة